

نحو صناعات

القسم الثاني حرية الأسعار

المادة 2

باستثناء الحالات التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك، تحدد أسعار السلع والمنتجات والخدمات عن طريق المنافسة الحرة مع مراعاة أحكام الفقرة 2 بعده والمادتين 3 و 4 أدناه.

لا تطبق أحكام الفقرة الأولى أعلاه على السلع والمنتجات والخدمات التي تحدد قائمتها بنص تنظيمي بعد استشارة مجلس المنافسة. تحدد بنص تنظيمي كيفيات تنظيم أسعار السلع والمنتجات والخدمات وكذا كيفيات سحبها من القائمة المذكورة.

المادة 3

يمكن، فيما يتعلق بالقطاعات أو المناطق الجغرافية التي تكون فيها المنافسة بالأسعار محدودة إما بسبب حالات احتكار قانوني وإما بفعل دعم الإداره لبعض القطاعات أو المواد عند الإنتاج أو التسويق أو بفعل صعوبات دائمة في التموين وإما نتيجة أحكام تشريعية أو تنظيمية، أن تنظم الأسعار من دون الإداره بعد استشارة مجلس المنافسة . وتحدد كيفيات تنظيم هذه الأسعار بنص تنظيمي.

المادة 4

لا تحول أحكام المادتين 2 و 3 أعلاه دون إمكانية قيام الإداره، بعد استشارة مجلس المنافسة، باتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع أو انخفاض فاحش في الأسعار تulle ظروف استثنائية أو كارثة عامة أو وضعية غير عارية بشكل واضح في السوق بقطاع معين. ولا يجوز أن تزيد مدة تطبيق التدابير المذكورة على ستة (6) أشهر قابلة للتمديد مرة واحدة من طرف الإداره.

المادة 5

يمكن بطلب من المنظمات أو الغرف المهنية الممثلة لأحد قطاعات الأنشطة أو يمسي من الإداره، أن تكون أسعار السلع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها طبقاً للمادتين 3 و 4 أعلاه محل تصديق من قبل الإداره بعد التشاور مع المنظمات المذكورة.

يمكن حينئذ أن يحدد سعر السلعة أو المنتوج أو الخدمة المعنية بكل حرية ضمن الحدود المقررة في الاتفاق المبرم بين الإداره والمنظمات المعنية.

تحدد الإداره سعر السلعة أو المنتوج أو الخدمة المعنية وفق الشروط المحددة بنص تنظيمي إذا لاحظت خرقاً للاتفاق المبرم.

**ظهير شريف رقم 1.14.116 صادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)
بتخفيف القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة**

الحمد لله وحده ،

التابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله ولـه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أنتا :
بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما وافق عليه مجلس التواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014).

وقعه بالعلف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عبد الله ابن كيران.

* *

* *

قانون رقم 104.12

يتطرق بحرية الأسعار والمنافسة

القسم الأول

نطاق التطبيق

المادة الأولى

يطبق هذا القانون على :

1 - جميع الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين سواء أكانوا متوفرين أم غير متوفرين على مقر أو مؤسسات بالغرب بمجرد ما يكون غرض عملياتهم أو تصريحاتهم المنافسة في السوق المغربية أو في جزء مهم من هذه السوق أو يمكن أن يترتب عليها أثر على هذه المنافسة :

2 - جميع أعمال الإنتاج والتوزيع والخدمات، بما فيها تلك التي تقوم بها أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام، عندما تصرف كفاعلين اقتصاديين وليس أثداء ممارستها لصلاحيات السلطة العامة أو لها مهام المرفق العام :

3 - الاتفاقيات المتعلقة بالتصدير فيما إذا كان لتطبيقها أثر على المنافسة في السوق الداخلية المغربية.

المادة ٩

لا تخضع لأحكام المادتين ٦ و ٧ أعلاه الممارسات :

١ - التي تنتج عن تطبيق نص تشريعي أو نص تنظيمي متخد لتطبيقه :

٢ - التي يمكن للقائمين بها أن يثبتوا أنها تساهم في التقدم الاقتصادي أو التقني أو هما معا، بما في ذلك بخلق مناصب الشغل أو الحفاظ عليها، وأنها تخصص للمستعملين جزءاً عادلاً من الربح الناتج عنها دون تمكين المنشآت المعنية بالأمر من إلغاء المنافسة فيما يخص جزءاً منها من السلع والمنتجات والخدمات المعنية. ويجب ألا تفرض الممارسات المذكورة قيوداً على المنافسة إلا بقدر ما تكون ضرورية لبلوغ هدف التقدم المشار إليه أعلاه.

يجوز للإدارة، بعد موافقة مجلس المنافسة، أن تعتبر بعض أصناف الاتفاقيات أو بعض الاتفاقيات، خصوصاً إذا كانت تهدف إلى تحسين تسيير المنشآت الصغرى والمتوسطة أو تسويق الفلاحين لمنتجاتهم، متوفرة على الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه.

لا تخضع أيضاً لأحكام المادتين ٦ و ٧ أعلاه الاتفاقيات ذات الأهمية الدنيا التي لا تعرقل المنافسة بشكل ملموس، خاصة الاتفاقيات بين المنشآت الصغرى أو المتوسطة. وتحدد بنص تنظيمي المعايير التي يقاس بها ما لا يعد إخلالاً ملحوظاً بالمنافسة.

المادة ١٠

يعد باطلأ بقوة القانون كل التزام أو اتفاقية أو بند تعاقدي يتعلق بممارسة محظورة تطبيقاً للمادتين ٦ و ٧ أعلاه.

يمكن أن يشار البطلان المذكور من لدن الأطراف والأغير على السواء، ولا يجوز الاحتجاج به على الأغير من لدن الأطراف، وتعابيه إن اقتضى الحال المحاكم المختصة التي يجب أن يبلغ إليها رأي مجلس المنافسة أو قراره إن سبق اتخاذه.

القسم الرابع

ممارسات التركيز الاقتصادي

المادة ١١

تنجز عملية تركيز :

١ - حينما تندمج منشآتان أو عدة منشآت كانت مستقلة سابقاً :

٢ - حينما يقوم شخص أو عدة أشخاص، يراقبون منشأة واحدة على الأقل، بتولي المراقبة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مجموع منشأة أخرى أو جزء منها أو على مجموع منشآت أخرى أو أجزاء منها، سواء بواسطة المساعدة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل :

القسم الثالث

الممارسات المنافية للقواعد المنافسة

المادة ٦

تحظر الأعمال المدبرة أو الاتفاقيات أو الاتفاقيات أو التحالفات الصريحة أو الضمنية كييفما كان شكلها وأياً كان سببها، عندما يكون الفرض منها أو يمكن أن تترتب عليها عرقلة المنافسة أو الحد منها أو تحريف سيرها في سوق ما، ولا سيما عندما تهدف إلى :

١ - الحد من دخول السوق أو من الممارسة الحرة للمنافسة من لدن منشآت أخرى :

٢ - عرقلة تكوين الأسعار عن طريق الآليات الحرة للسوق بافتعال ارتفاعها أو انخفاضها :

٣ - حصر أو مراقبة الإنتاج أو المنافذ أو الاستثمارات أو التقدم التقني :

٤ - تقسيم الأسواق أو مصادر التموين أو الصفقات العمومية.

المادة ٧

يحظر قيام منشأة أو مجموعة منشآت بالاستغلال التعسفي :

١ - لوضع مهيمن في السوق الداخلية أو جزء، هام من هذه السوق :

٢ - لحالة تبعية اقتصادية يوجد فيها زبون أو مومن وليس لديه أي بديل موافر، وذلك عندما يكون الفرض منه أو يمكن أن تترتب عليه عرقلة المنافسة أو الحد منها أو تحريف سيرها.

يمكن أن يتجلّي التعسف بوجه خاص في رفع البيع أو في بيع مقيدة أو في شروط بيع تمييزية وكذا في قطع علاقات تجارية ثابتة لمجرد أن الشريك يرفض الخضوع لشروط تجارية غير مبررة. ويمكن أن يتجلّي كذلك فيما يفرض بصفة مباشرة أو غير مباشرة من حد أدنى لسعر إعادة بيع منتج أو سلعة أو لسعر تقديم خدمة أو لهامش تجاري.

المادة ٨

تحظر عروض أسعار أو ممارسة أسعار بيع للمستهلكين تكون منخفضة بصورة تعسفية بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج والتحويل والتسيير وذلك بمجرد ما يكون الفرض من العروض أو الممارسات المذكورة ويمكن أن يترتب عليها في نهاية المطاف إقصاء منشأة أو أحد منتجاتها من سوق ما أو الحيلولة دون دخول هذه المنشأة أو أحد منتجاتها إلى سوق ما.

وتشمل تكاليف التسويق وجوباً كذلك جميع المصروفات الناتجة عن الالتزامات القانونية والتنظيمية المتعلقة بسلامة المنتجات.

ولا تطبق مقتضيات هذه المادة في حالة إعادة بيع المنتج على حاله.

يكون التوصل بالتبليغ عن عملية من العمليات موضوع بلاغ ينشر من طرف مجلس المنافسة حسب الكيفيات المحددة بنص تنظيمي، وبمجرد التوصل بالملف، يوجه مجلس المنافسة نظيرًا منه إلى الإداره.

يمكن للمنشآت وكذا الهيئات المشار إليها في المادة 5 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة أن تخبر مجلس المنافسة بكل عملية تركيز أنجزت خلافاً لمقتضيات المادة 12 أعلاه.

المادة 14

لا يمكن أن يتم الإنجاز الفعلي لعملية تركيز إلا بعد موافقة مجلس المنافسة، أو موافقة الإداره إذا تم إعمال حقها في التحصي وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 18 أدناه.

وفي حالة الضرورة الخاصة المعللة بشكل قانوني، يمكن للأطراف التي قامت بالتبليغ تقديم طلب إلى مجلس المنافسة من أجل الحصول على استثناء يسمح لها بالإنجاز الفعلي لمجموع عملية التركيز أو جزء منها دون انتظار قرار الموافقة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ودون الإخلال به.

المادة 15

يبت مجلس المنافسة في عملية التركيز في أجل ستين (60) يوماً ابتداءً من تاريخ استلام التبليغ كاملاً.

يمكن للأطراف العملية أن تتعهد باتخاذ التدابير الهاافية على الخصوص إلى معالجة، عند الاقتضاء، آثار العملية المنافسة لقواعد المنافسة إما عند تبليغ هذه العملية، أو في أي وقت قبل انصمام أجل ستين (60) يوماً ابتداءً من تاريخ التوصل بالتبليغ كاملاً، ما دام لم يتم اتخاذ القرار المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه.

وإذا توصل مجلس المنافسة بتعهدات، فإن الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه يمدد بعشرين (20) يوماً.

وفي حالة الضرورة الخاصة مثل استكمال التعهدات المشار إليها في الفقرة السابقة، يمكن للأطراف أن تطلب من مجلس المنافسة توقيف أجال دراسة العملية في حدود عشرين (20) يوماً.

يمكن لجلس المنافسة :

1 - إما أن يعتبر، بقرار معلن، أن العملية التي تم تبليغها إليه لا تدرج في مجال المادتين 11 و 12 من هذا القانون :

2 - أو أن يرخص بالعملية ويشرط، عند الاقتضاء، بقرار معلن، أن يقتربن هذا الترخيص بالإنجاز الفعلي للتعهدات التي اتخذتها الأطراف :
3 - أو إذا اعتبر أنه لزال هناك احتمال جدي للمساس بالمنافسة، أن يقوم بدراسة معمقة وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 16 بعده.

وتوجه نسخة من القرار فوراً إلى الإداره.

3 - عندما تقوم منشآة أو عدة منشآت، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتولي المراقبة على مجموع منشآة أخرى أو جزء منها أو على مجموع منشآت أخرى أو أجزاء منها، سواء بواسطة المساعدة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل.

يشكل تركيزاً في مفهوم هذه المادة، إحداث منشآة مشتركة تقوم بشكل دائم بكافة مهام كيان اقتصادي مستقل.

لأجل تطبيق هذا القسم، تنتج المراقبة عن الحقوق أو العقود أو الوسائل الأخرى التي تخول وحدها أو مجتمعة، اعتباراً لظروف الواقع أو القانون، إمكانية ممارسة تأثير حاسم على نشاط منشأة، ولا سيما :

- حقوق الملكية أو الانتفاع القائم على مجموع ممتلكات منشآة أو جزء منها :

- الحقوق أو العقود التي تمنع تأثيراً حاسماً على تأليف أجهزة إحدى المنشآت أو مداولاتها أو قراراتها.

المادة 12

يجب تبليغ كل عملية تركيز قبل إنجازها إلى مجلس المنافسة من طرف المنشآت والأطراف المعنية.

وتطبق هذه القاعدة إذا تحقق أحد الشروط الثلاثة التالية :

- عندما يفوق رقم المعاملات الإجمالي العالمي، دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين للأطراف في عملية التركيز المبلغ المحدد بنص تنظيمي :

- عندما يفوق رقم المعاملات الإجمالي، دون احتساب الرسوم، المجز بالغرب من طرف اثنين على الأقل من المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين المعنيين المبلغ المحدد بنص تنظيمي :

- عندما تتجاوز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في العقد أو موضوعاً له أو مرتبطة به اقتصادياً خلال السنة المالية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشرامات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة.

المادة 13

يمكن تبليغ عملية التركيز إلى مجلس المنافسة بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولاسيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة توايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي.

وتقع إجبارية التبليغ على عائق الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الذين يتولون مراقبة مجموع منشآة أو جزء منها أو في حالة إدماج أو إحداث منشآة مشتركة، على عائق جميع الأطراف المعنية التي يجب أن تقوم بالتبليغ بصفة مشتركة، ويحدد مضمون ملف التبليغ بنص تنظيمي.

- III. - يمكن لجلس المنافسة، بقرار معلن :
- إما أن يرخص بعملية التركيز التي يمكن أن تكون مشروطة، عند الاقتضاء، بالإنجاز الفعلى للتعهدات المتخذة من لدن الأطراف التي قامت بالتبليغ :
 - أو أن يرخص بالعملية مع أمر الأطراف باتخاذ كل التدابير الكفيلة بضمان منافسة كافية، أو إلزامها بتطبيق تعليمات من شأنها المساعدة في تحقيق تقدم اقتصادي مساهمة كافية لتعويض الأضرار اللاحقة بالمنافسة :
 - أو أن يمنع عملية التركيز ويأمر، عند الاقتضاء، الأطراف باتخاذ كل التدابير المناسبة لإعادة إرساء منافسة كافية.
- وتفرض الأوامر والتعليمات المشار إليها في هذا البند فيما كانت البنود التعاقدية التي يحتمل إبرامها من لدن الأطراف.
- ويوجه مشروع القرار إلى الأطراف المعنية التي يحدد لها أجل اقصاه عشرة (١٠) أيام لتقديم ما قد يكون لديها من ملاحظات.
- وينرسل نسخة من القرار فوراً إلى الإداره.

- IV. - إذا لم يتخذ أي قرار منصوص عليه في البند III أعلاه في الأجل المشار إليه في البند I أعلاه، والمدد عند الاقتضاء، تطبيقاً للبند II أعلاه، أخبر مجلس المنافسة الإداره بذلك. وتعتبر العملية كما لو صدر قرار بالترخيص في شأنها عند انتفاء الأجل المنصوح للإداره بموجب الفقرة الثانية من المادة 18 بعده.

المادة 18

يمكن للإداره، داخل أجل عشرين (٢٠) يوماً ابتداء من تاريخ توصلها بقرار مجلس المنافسة أو إخبارها به عملاً بالمادة 15 أعلاه، أن تطلب إلى المجلس القيام بدراسة معمقة للعملية وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 16 و 17 أعلاه.

يمكن للإداره، داخل أجل ثلاثة (٣٠) يوماً ابتداء من تاريخ توصلها بقرار مجلس المنافسة أو إخبارها به عملاً بالمادة 17 أعلاه، أن تتصدى للقضية وتبت في العملية المعنية لاعتبارات تتعلق بالصلحة العامة غير تلك المتعلقة بالحفاظ على المنافسة، والتي تعوض، عند الاقتضاء، المساس بالمنافسة من جراء العملية.

وتتمثل اعتبارات المصلحة العامة، غير تلك المتعلقة بالحفاظ على المنافسة، والتي يمكن أن تؤدي بالإداره إلى التصدي للقضية، على الخصوص في التنمية الصناعية وتنافسية المنشآت المعنية بالنظر إلى المنافسة الدولية أو خلق مناصب الشغل أو الحفاظ عليها.

عندما تتصدى الإداره لقرار مجلس المنافسة طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة، فإنها تتخذ قراراً معللاً بسبعين في العملية المعنية بعد الاستئناف إلى ملاحظات أطراف عملية التركيز. ويمكن لهذا القرار أن يكون عند الاقتضاء، مشروطاً بالإنجاز الفعلى للتعهدات.

وينرسل القرار المذكور فوراً إلى مجلس المنافسة.

إذا لم يتخذ مجلس المنافسة أياً من القرارات الثلاثة المشار إليها أعلاه داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة والمدد عند الاقتضاء، تطبيقاً للفترتين 3 و 4 أعلاه، أخبر الإداره بذلك. وتعتبر العملية كما لو صدر في شأنها قرار بالترخيص بعد انتفاء الأجل المحدد للإداره بموجب الفقرة الأولى من المادة 18 بعده.

المادة 16

عندما تكون عملية تركيز، موضوع دراسة معمقة، عملاً ببند 3 من الفقرة الخامسة من المادة 15 أعلاه، فإن مجلس المنافسة ينظر فيما إذا كان من شأنها أن تخل بالمنافسة، لاسيما عن طريق إحداث وضع مهين أو تعزيزه، أو بواسطة إحداث أو تعزيز قوة شرائية تجعل الموردين في وضعية تبعية اقتصادية. وينظر مجلس المنافسة فيما إذا كانت عملية التركيز تسهم في التقدم الاقتصادي مساهمة كافية لتعويض الأضرار اللاحقة بالمنافسة.

يطبق مجلس المنافسة على الدراسة المعمقة للعملية المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة 29 والماد 31 و 32 و 33 من هذا القانون.

غير أنه، يجب على الأطراف التي قامت بالتبليغ وكذا مندوب الحكومة تقديم ملاحظاتهم جواباً على التقرير الموجه إليهم في أجل عشرين (٢٠) يوماً.

يمكن لجلس المنافسة، قبل البت في العملية، أن يستمع لأغيار دون حضور الأطراف التي قامت بالتبليغ.

المادة 17

I. - عندما تكون عملية تركيز موضوع دراسة معمقة، يتخذ مجلس المنافسة قراراً في شأنها داخل أجل تسعين (٩٠) يوماً ابتداء من انطلاق هذه الدراسة.

II. - يمكن للأطراف، بعد علمهم بفتح دراسة معمقة، أن يقتربوا تعهدات من شأنها معالجة آثار العملية المنافسة لقواعد المنافسة. وإذا ما تم إرسال هذه التعهدات إلى مجلس المنافسة في أجل يقل عن ثلاثة (٣٠) يوماً قبل انتهاء الأجل المشار إليه في البند I أعلاه، فإن هذا الأجل ينتهي (٣٠) يوماً بعد تاريخ التوصل بالتعهدات.

وفي حالة الضرورة الخاصة مثل استكمال التعهدات المشار إليها في الفقرة السابقة، يمكن للأطراف أن تطلب من مجلس المنافسة تعليق أجال دراسة العملية في حدود ثلاثة (٣٠) يوماً. ويمكن أيضاً تعليق هذه الأجال بمبادرة من مجلس المنافسة عند عدم إشعاره من لدن الأطراف التي قامت بالتبليغ بمعطى جديد بمجرد حدوثه، أو عدم موافاته بمجموع المعلومات المطلوبة أو جزء منها في الأجل المحدد أو إذا لم يقم أغيار بعده بالمعلومات المطلوبة لأسباب راجعة إلى الأطراف التي قامت بالتبليغ. وفي هذه الحالة، يستأنف الأجل سريانه بمجرد انتهاء السبب الذي يبرر تعليقه.

كما يمكن ل مجلس المنافسة أن يفرض على الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين المعنين بالتعهد غير المنفذ، عقوبة مالية كما هو منصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة.

ويتم تطبيق المسطرة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة 29 والمواد 31 و 32 و 33 من هذا القانون. غير أنه، يجب على الأطراف التي قامت بالتبليغ وكذا مندوب الحكومة تقديم ملاحظاتهم جواباً على التقرير الموجه إليهم داخل أجل خمسة وثلاثين (35) يوماً.

ويتخذ مجلس المنافسة قراره داخل أجل مائة وعشرين (120) يوماً، يسري ابتداءً من نهاية الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

إذا تم إنجاز عملية تركيز خلافاً للقرارات المتخذة تطبيقاً للمادتين 17 أو 18 أعلاه، أمر مجلس المنافسة تحت طائلة غرامة تهديدية وفي الحدود المنصوص عليها في المادة 40 من هذا القانون، الأطراف بالرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز. كما يمكن ل مجلس المنافسة أن يطبق على الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الملزمين بتنفيذ القرارات المذكورة العقوبة المالية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة.

المادة 20

يجوز ل مجلس المنافسة في حالة استغلال تعسفي لوضع مهيمن أو لوضعية تتبعه اقتصادياً، اتخاذ قرار معلن يأمر فيه المنشأة أو مجموعة المنشآت المعنية بالقيام، داخل أجل معين، بتنغير أو تنعيم أو فسخ جميع الاتفاقيات وجميع العقود التي تم بوجبيها تركيز القوة الاقتصادية التي مكنت من التعسف ولو كانت العقود المذكورة محل الإجراءات المقررة في هذا القسم، وذلك تحت طائلة غرامة تهديدية، إن اقتضى الأمر، وفي حدود ما تنص عليه المادة 40 من هذا القانون.

المادة 21

عندما يستشير مجلس المنافسة والإدارة أحياناً بخصوص عملية التركيز وأثارها والتعهدات المقترحة من لدن الأطراف، وبعلنان للعموم قرارهما ضمن الشروط المحددة بتنص تنظيمياً، فإنهما يأخذان بعين الاعتبار ما للأطراف التي تقوم بالتبليغ أو الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الذين تم ذكرهم من مصلحة مشروعة في عدم إفشاء أسرار أعمالهم.

المادة 22

لا تطبق أحكام هذا القسم إلا على العقود الموقعة أو المبرمة بعد تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 19

إذا تم إنجاز عملية تركيز دون تبليغ، فإن مجلس المنافسة يأمر، تحت طائلة غرامة تهديدية وفي الحدود التي تنص عليها المادة 40 من هذا القانون، الأطراف بتبليغ العملية ما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز. ويتم عندئذ تطبيق المسطرة المنصوص عليها في المواد من 15 إلى 17 أعلاه.

ويمكن ل مجلس المنافسة، علارة على ذلك، أن يفرض على الأشخاص الملزمين بالتبليغ عقوبة مالية يحدد مبلغها الأقصى بالنسبة إلى الأشخاص الاعتباريين في 5 % دون احتساب الرسوم من رقم معاملاتهم المنجز في المغرب خلال آخر سنة محاسبة مختتمة، دون احتساب الرسوم، يضاف إليه، إذا اقتضى الحال، رقم العمالة الذي أنجزته في المغرب خلال نفس الفترة الجهة التي تم تملكها. وبالنسبة إلى الأشخاص الذاتيين، يمكن أن تصل العقوبة إلى خمسة ملايين (5.000.000) درهم.

إذا تم إنجاز عملية تركيز، سبق تبليغها للمجلس، قبل صدور القرار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 14 ودون أن تستفيد من الاستثناء الوارد في الفقرة 2 من نفس المادة، يمكن ل مجلس المنافسة أن يفرض على الأشخاص الذاتيين والاعتباريين الذين قاموا بالتبليغ عقوبة مالية كما هو منصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه.

إذا تضمن التبليغ إغفالاً أو تصريحاً غير صحيح، أو يمكن ل مجلس المنافسة أن يفرض على الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الذين قاموا بالتبليغ عقوبة مالية كما هو منصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه، ويمكن أن تصاحب هذه العقوبة سحب القرار الذي رخص بإنجاز العملية.

وتظل الأطراف مجبرة على التبليغ مجدداً بالعملية في أجل شهر ابتداءً من سحب القرار ما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز، وإلا تعرّضت للعقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه.

إذا اعتبر مجلس المنافسة أن الأطراف لم تنفذ في الأجال المحددة أمراً أو إحدى التعليمات أو تعهداتها تم تضمينها في قراره أو في قرار الإداره التي بنت في العملية تطبيقاً للمادة 18 أعلاه، فإنه يعاني عدم التنفيذ. ويمكنه :

- 1 - سحب قرار الترخيص بإنجاز العملية. وما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز، فإن الأطراف ملزمة بالتبليغ مجدداً عن العملية في أجل شهر ابتداءً من سحب القرار، وإلا تعرّضت للعقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه :

- 2 - أمر الأطراف الملزمة بتطبيق التعهد غير المنفذ بتنفيذ الأوامر أو التعليمات أو التعهدات داخل أجل يحدده، وذلك تحت طائلة غرامة تهديدية في الحدود المنصوص عليها في المادة 40 من هذا القانون.

يجوز لجلس المنافسة أن يتخذ قرارا معللا بعدم متابعة الإجراءات بعد تكين صاحب الإحالة من الاطلاع على الملف والإدلاء بملحوظاته.

يوجه القرار المذكور إلى صاحب الإحالة وإلى الأشخاص الذين تم النظر في تصرفاتهم باعتبار أحكام المواد 6 و 7 و 8 من هذا القانون.

في حالة تنازل الأطراف، يصدر رئيس المجلس أو أحد نوابه قرارا يثبت فيه التنازل. غير أنه، يمكن للمجلس متابعة القضية والنظر فيها كما لو تم ذلك بمبادرة منه.

المادة 27

يعين المقرر العام مقررا لدراسة كل قضية.

المادة 28

يجوز لرئيس مجلس المنافسة أن يطلب إلى الإدارة القيام بجميع الأبحاث التي يراها مفيدة.

ويجوز لرئيس المجلس كلما استلزمت حاجات التحقيق ذلك أو إذا طلب ذلك أحد الأطراف في أي وقت من التحقيق، الاستعانة بكل خبرة تقتضي التوفير على أهلية تقنية خاصة. ولا يقبل هذا القرار أي طعن.

تحدد مهمة الخبرير والأجل المنووح له ضمن قرار تعينه ويتم إنجاز عمليات الخبررة بحضور الأطراف.

يتحمل صائر الخبررة الطرف الذي طلبها، أو المجلس في حالة الأمر بها بناء على طلب المقرر. غير أنه يجوز للمجلس، في قراره في الجوه، أن يحمل الصائر النهائي للطرف أو الأطراف الصادرة ضدها العقوبة وذلك ضمن الحصص التي يحددها.

المادة 29

يكون التحقيق والمسطرة أمام المجلس حضوريين مع مراعاة مقتضيات المادة 31 أدناه.

دون الإخلال بالتدابير المنصوص عليها في المادة 35 أدناه، يبلغ المقرر العام المؤذنات إلى المعينين بالأمر وكذا إلى مندوب الحكومة، الذين يجوز لهم الاطلاع على الملف مع مراعاة مقتضيات المادة 31 أدناه، وتقدم ملاحظاتهم داخل أجل شهرين. وتخبر المنشآت التي توصلت بالمؤذنات فورا المقرر المكلف بالملف، في كل وقت من مسطرة التحقيق، بكل تغيير طرأ على وضعيتها القانونية من شأنه أن يغير شروط تعيينتها أو الشروط التي يمكن على أساسها أن تنسب المؤذنات إليها. ولا يقبل احتجاج المنشآت بهذا التغيير إذا لم تقم بالإخبار به.

القسم الخامس

الإجراءات والقرارات وطرق الطعن

الباب الأول

الإجراءات المتبقية أمام مجلس المنافسة

المادة 23

لا يجوز أن تحال إلى مجلس المنافسة أو ينظر بمبادرة منه في الأفعال التي يرجع تاريخ وقوعها إلى أكثر من خمس سنوات إن لم ينجز أي عمل يهدف إلى البحث عنها أو إثباتها أو المعاقبة عليها داخل الأجل المذكور.

تعتبر الأفعال الموقعة لسريان تقادم الدعوى العمومية تطبيقا للمادة 75 من هذا القانون موقعة كذلك للتقادم أمام مجلس المنافسة.

غير أن التقادم يصبح مكتسبا، في كل الأحوال، عند مرور أجل عشر (10) سنوات ابتداء من توقيف الممارسة المنافية لقواعد المنافسة دون أن يبت المجلس في شأنها.

المادة 24

يدرس مجلس المنافسة ما إذا كانت الممارسات الحال أمرها إليه تعتبر خرقا لأحكام المواد 6 و 7 و 8 من هذا القانون أو فيما إذا كان من الممكن تبرير هذه الممارسات بتطبيق المادة 9 من هذا القانون. ويصدر، إن اقتضى الحال، الإجراءات التحفظية والغرامات التهديدية والأوامر والعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 25

عندما يرى مجلس المنافسة أن الأفعال كافية بتبرير تطبيق المادة 75 من هذا القانون، فإنه يحيل الملف إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية المختصة قصد إجراء المتابعت وفقا للمادة المذكورة.

المادة 26

يمكن لجلس المنافسة، داخل أجل شهرين ابتداء من إحالة الأمر إليه، أن يصرح بقرار معلل بعدم قبول الإحالة نظرا لانعدام المصلحة أو الأهلية لدى صاحبها، أو إذا تقادمت الأفعال بموجب المادة 23 أعلاه، أو إذا ارتأى أن الأفعال المدعى بها لا تدخل في نطاق اختصاصه أو أنها ليست مدعاة بعناصر ذات قيمة إثباتية كافية.

يتوقف هذا الأجل في حالة إنذار موجه من لدن رئيس المجلس إلى صاحب الإحالة قصد تسوية طلبه داخل أجل يحدده له.

يجب على الأطراف الإشارة إلى البيانات التي تكتسي طابع أسرار الأعمال كلما وافت المجلس بوثائق أو معلومات ومهما كان الحامل المستعمل.

غير أنه يجوز تقدير الطابع السري للوثائق والمعلومات المضمنة في الملف من طرف الرئيس حسب الأعراف والمارسات الجاري بها العمل في مجال الأعمال.

المادة 32

يعاقب بغرامة من عشرة الآف (10.000) إلى مائة ألف (100.000) درهم كل طرف من الأطراف المعنية يكشف عن المعلومات التي تتعلق بطرف آخر أو بالغير والتي لا يكون قد اطلع عليها إلا على إثر أعمال التبليغ أو الاطلاع التي تم القيام بها.

المادة 33

جلسات مجلس المنافسة غير علنية. ويحق فقط للأطراف المعنية ومندوب الحكومة حضورها. ويمكن للأطراف المعنية أن يستعينوا أو يمثلوا بمستشارين قانونيين من اختيارهم.

يجوز للأطراف المعنية أن تطلب إلى مجلس المنافسة الاستماع إليها. يجوز لجلسات المنافسة أن يستمع إلى كل شخص يرى في الاستماع إليه ما يثير معلوماته.

يجوز للمقرر العام أو المقرر العام المساعد ومندوب الحكومة أن يقدموا ملاحظات شفوية.

يجوز للمقرر المكلف بالملف وحده، بطلب من المجلس، حضور المداولات دون صوت تقريري.

يجب على مجلس المنافسة الإخبار بجلساته عن طريق التعليق بمقره وعلى موقعه الإلكتروني.

توجه التبليغات والاستدعاءات بواسطة مفوض قضائي أو بر رسالة مضمونة مع إشعار بالتسليم.

المادة 34

يمكن للمحاكم أن توافق مجلس المنافسة، بطلب منه، بنسخ من المحاضر أو تقارير البحث أو كل وثيقة أخرى مرتبطة بالتحقيق الجنائي لها علاقة مباشرة بالأفعال المحال أمرها إلى مجلس المنافسة.

يجوز للمقرر أن يطلب، تحت طائلة غرامة تهديدية، من الأطراف المعنية أو كل شخص ذاتي أو اعتباري موافاته بوثائق والمعلومات التي يعتبرها ضرورية في التحقيق.

عندما لا تستجيب منشأة أو هيئة لاستدعاء أو عندما لا تلبى في الأجل المحدد طلب معلومات أو الموافاة بوثائق قدمه المقرر، يجوز للمجلس، بطلب من المقرر العام، أن يصدر في حقها أمراً مشفوعاً بغرامة تهديدية في الحدود المنصوص عليها في المادة 40 أدناه.

يبلغ التقرير بعد ذلك إلى الأطراف والمندوب الحكومي، ويجب أن يتضمن عرضاً عن الأفعال، وإن اقتضى الحال، المخالفات الملاحظة وكذا المعلومات والوثائق أو مستخرجاتها التي استند إليها المقرر والملاحظات المقدمة، عند الاقتضاء، من طرف المعنيين.

يبلغ التقرير والوثائق المشار إليها في الفقرة أعلاه إلى الأطراف المعنية بر رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتسليم أو بواسطة مفوض قضائي لأجل إبداء ملاحظاتها.

المادة 30

يجب على الأطراف المعنية أن تقدم ملاحظاتها كتابة في شأن التقرير داخل أجل شهرين من تاريخ تسلمه وفقاً للمادة 29 أعلاه. ويجوز الاطلاع على هذه الملاحظات، داخل العشرين (20) يوماً التي تسبق جلسة مجلس المنافسة، من لدن الأطراف ومندوب الحكومة.

عندما تبرر ذلك ظروف استثنائية، يجوز لرئيس المجلس أن يمنع بقرار غير قابل للطعن أجلاً إضافياً مدته شهر واحد من أجل الاطلاع على الملف وتقديم ملاحظات الأطراف.

يجوز لجلسات المنافسة، علاوة على ذلك، أن يدعى الأطراف لتقديم ملاحظاتها الشفوية وأن يطلب منها الإجابة على الأسئلة المطروحة عليها.

المادة 31

باستثناء الحالات التي يكون فيها تبليغ الوثائق أو الاطلاع عليها ضروريًا لمارسة حقوق دفاع طرف معنى بالقضية، يجوز لرئيس مجلس المنافسة أن يرفض تبليغ طرف أو إطلاعه على وثائق أو بعض العناصر المضمنة في تلك الوثائق والتي تفضي أسرار أعمالأشخاص آخرين. وفي هذه الحالة، يمكن لهذا الطرف الاطلاع على صيغة غير سرية وبملخص عن الوثائق أو العناصر المعنية.

وعندما تتعهد المنشأة أو الهيئة علوة على ذلك بتغيير تصرفاتها في المستقبل، يجوز للمقرر العام أن يقترح على المجلس أخذ ذلك أيضاً بعين الاعتبار عند تحديد مبلغ العقوبة.

المادة 38

إذا لم يقع التقييد بالتدابير التحفظية أو الأوامر أو التعهدات المنصوص عليها في المواد 35 و 36 و 37 أعلاه، جاز ل مجلس المنافسة الحكم بعقوبة مالية في الحدود المشار إليها في المادة 39 بعده.

المادة 39

يجوز ل مجلس المنافسة أن يصدر عقوبة مالية تطبق إما فوراً أو في حالة عدم تنفيذ الأوامر أو في حالة عدم احترام التعهدات التي قبلها مجلس.

وتناسب العقوبات المالية مع خطورة الأفعال المأخذ عليها وأهمية الضرر الملحق بالاقتصاد ومع وضعية الهيئة أو المنشأة الصادرة ضدها العقوبة أو المجموعة التي تتبعها المنشأة، واحتمال العودة إلى الممارسات المحظورة بموجب هذا القسم، وتحدد بشكل منفصل بالنسبة إلى كل منشأة أو هيئة صدرت ضدها العقوبة مع تعلييل كل عقوبة.

وإذا لم يكن المخالف منشأة، فإن المبلغ الأقصى للعقوبة هو أربعة ملايين (4.000.000) درهم. أما المبلغ الأقصى للعقوبة بالنسبة لمنشأة فهو 10% من مبلغ رقم المعاملات الأعلى العالمي أو الوطني ، بالنسبة للمنشآت التي ليس لها نشاط دولي، دون احتساب الرسوم والمنجز خلال إحدى السنوات المحاسبية المختتمة منذ السنة التي سبقت تلك التي تم خلالها القيام بالممارسات. وإذا كانت حسابات المنشأة المعنية مجتمعة أو مشتركة حسب النصوص المطبقة على شكل الشركة، فإن رقم المعاملات المعتبر هو المتضمن في الحسابات المجمعة أو المشتركة للمنشأة المنجزة للتجميع أو التشارك.

يجوز ل مجلس المنافسة، أن يأمر بنشر أو تعليق قراره بكامله أو في مستخرجات حسب الكيفيات التي يحددها. كما يجوز له أن يأمر بإدراج القرار أو مستخرج منه في التقرير الذي يحرره المسيرون أو مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية في شأن عمليات السنة المحاسبية، وتكون النتائج على عاتق المخالف.

وفي حالة العود في أجل 5 سنوات، يمكن رفع المبلغ الأقصى للعقوبة المالية المطبقة إلىضعف.

الباب الثاني

القرارات وطرق الطعن

الفرع الأول

القرارات

المادة 35

يجوز ل مجلس المنافسة، بطلب من المنشآت أو الإدارات أو الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الثالثة من المادة 5 من القانون رقم 20.13 المتعلقة بمجلس المنافسة ، وبعد الاستماع إلى الأطراف المعنية ومندوب الحكومة، أن يصدر أمراً باتخاذ التدابير التحفظية المطلوبة منه أو التي يعتبرها ضرورية.

يمكن أن يقدم طلب اتخاذ التدابير التحفظية في كل وقت خلال سير الإجراءات ويجب أن يكون معللاً.

لا يمكن أن تتخذ التدابير المذكورة إلا إذا كانت الممارسة المأخذ عليها تلحق مساساً خطيراً وفورياً باقتصاد البلاد أو باقتصاد القطاع المعنى بالأمر أو بمصلحة المستهلكين أو المنشأة المشتكية.

ويمكن أن تشمل التدابير المذكورة وقف الممارسة المعنية وكذلك إصدار الأمر للأطراف بالرجوع إلى الوضعية السابقة. ويجب أن تقل محسوبة فيما يعتبر ضرورياً لواجهة حالة الاستعجال.

تبليغ التدابير المذكورة برسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتسليم أو بواسطة مفوض قضائي إلى صاحب الطلب وإلى الأشخاص الموجه ضدهم الطلب.

المادة 36

يجوز ل مجلس المنافسة أن يأمر المعنيين بالأمر بجعل حد للممارسات المنافية لقواعد المنافسة داخل أجل معين أو أن يفرض عليهم شروطاً خاصة.

كما يجوز له أيضاً الموافقة على التعهدات المقترحة من طرف المنشآت أو الهيئات والتي من شأنها وضع حد للأفعال التي تثير اهتمامه في مجال المنافسة والتي قد تشكل ممارسات محظورة منصوص عليها في المواد 6 و 7 و 8 من هذا القانون.

المادة 37

إذا لم تعارض إحدى الهيئات أو المنشآت صحة المأخذات المبلغة إليها ، جاز للمقرر العام أن يقترح على مجلس المنافسة، الذي يستمع إلى الأطراف ومندوب الحكومة دون إعداد تقرير مسبق، الحكم بالعقوبة المالية المنصوص عليها في المادة 39 من هذا القانون مع الأخذ بعين الاعتبار غياب أي اعتراض. وفي هذه الحالة، يقلص المبلغ الأقصى للعقوبة المحكم بها إلى النصف.

- على نفقة الطرف الذي خالف أحكام المواد 6 و 7 و 8 من هذا القانون :

- على نفقة طالب التدابير إذا تعلق الأمر بتدابير تحفظية.

يمكن للمجلس أيضاً أن يأمر بإدراج النص الكامل للقرار في تقرير التسبيب الذي يحرره الممirs أو المجلس الإداري أو مجلس الإدارة الجماعية في شأن عمليات السنة المحاسبية.

المادة 43

يمكن للسلطة الحكومية المختصة أن تأمر الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين بوضع حد لمارسات التي ارتكبها المشار إليها في المواد 6 و 7 و 8 إذا كانت تلك الممارسات تؤثر على سوق ذات بعد محلي وذلك مع مراعاة عدم تجاوز رقم العاملات المنجز من لدن هؤلاء الأشخاص بالقرب خلال السنة المحاسبية المختتمة مبلغاً محدداً بنص تنظيمي وعدم تجاوز أرقام معاملاتها مجتمعة مبلغًا محدداً بنص تنظيمي.

يمكن كذلك للسلطة الحكومية المختصة، فيما يخص الممارسات المذكورة، أن تقرح على الأشخاص المعنيين إجراء صلح. ولا يمكن أن يفوق المبلغ المتفق عليه في الصلح 500.000 درهم أو 5% من آخر رقم معاملات معروفة بالقرب إذا كانت القيمة المذكورة أقل. وتحدد كيفيات الصلح بنص تنظيمي.

ويترتب على تنفيذ الالتزامات الناجمة عن الأمر وعن قبول الصلح داخل الأجال المحددة انتهاء أي مساطرة قائمة أمام مجلس المنافسة بسبب نفس الأفعال.

تخبر السلطة الحكومية المختصة مجلس المنافسة باتفاقات الصلح المبرمة.

ولا يجوز لها أن تقرح صلحاً أو تفرض أمراً إذا كانت نفس الأفعال قد سبق أن كانت موضوع إحالة مرفوعة أمام مجلس المنافسة من لدن منشأة أو هيئة مشار إليها في الفقرة 3 من المادة 5 من القانون رقم 23.13.

في حالة رفض إجراء الصلح، تحيل السلطة الحكومية المختصة القضية إلى مجلس المنافسة. وتحيلها كذلك إلى مجلس المنافسة في حالة عدم تنفيذ الأوامر المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أو عدم تنفيذ الالتزامات الناجمة عن قبول الصلح.

الفرع الثاني

طريق الطعن

المادة 44

تقدم الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة، المتخذة تطبيقاً لأحكام الفقرة الخامسة من المادة 15 والبند III من المادة 17 والمادتين 19 و 20 من هذا القانون، والقرارات المتخذة من لدن الإدارية، تطبيقاً لأحكام المادة 18 من هذا القانون، داخل أجل ثلاثة (٣٠) يوماً ابتداءً من تاريخ تبليغ القرار، أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض.

المادة 40

يجوز لمجلس المنافسة أن يوقع بالمعنيين غرامة تهديدية في حدود 5% من متوسط رقم الأعمال اليومي دون احتساب الرسوم، عن كل يوم تأخير ابتداءً من التاريخ الذي يحدده من أجل إجبارهم :

١- على تنفيذ قرار الزمهم بوضع حد لمارسات منافية لقواعد المنافسة أو تنفيذ قرار فرض عليهم شروط خاصة أو احترام قرار جعل أحد التعهدات إجبارياً عملاً بالآية 36 أعلاه :

٢- على احترام التدابير المتخذة تطبيقاً للمادة 35 أعلاه.

ويحتسب رقم الأعمال المتخذ بعين الاعتبار على أساس حسابات المنشأة المتعلقة بالسنة المحاسبية الأخيرة المختتمة في تاريخ القرار. وبالنسبة إلى الهيئات التي ليس لها نشاط في شكل رقم معاملات، فإن الغرامة التهديدية تحدد في مبلغ أقصى قدره خمسة آلاف (5000) درهم. وتحدد تصفيية الغرامة التهديدية من طرف مجلس المنافسة الذي يحدد مبلغها النهائي.

المادة 41

يجوز منح إعفاء، كلي أو جزئي من العقوبات المالية لمنشأة أو هيئة، قامت مع أطراف أخرى بممارسة مخالفة بموجب مقتضيات المادة 6 من هذا القانون، إذا ساهمت في إثبات وقوع الممارسة المخالفة وتحديد مرتكيها، من خلال تقديم معلومات لم تتوفر لمجلس المنافسة أو الإدارية من قبل. وتبعاً لتصريف المنشأة أو الهيئة، فإن مجلس المنافسة، بطلب من المقرر العام أو الإدارية، يصدر لهذه الغاية رأياً بالإعفاء يحدد الشروط التي يخضع لها الإعفاء المزعزع، بعد تقديم مندوب الحكومة والمنشأة أو الهيئة المعنية للاحظاتها، ويوجه هذا الرأي إلى المنشأة أو الهيئة وإلى الإدارية، ولا يتم نشره. وتزامناً مع القرار المتخذ تطبيقاً للمادة 39 أعلاه، يجوز لمجلس المنافسة، إذا تم احترام الشروط المحددة في رأي الإعفاء، منح إعفاء من العقوبات المالية يتناسب مع المساهمة المقدمة لإثبات المخالفات.

وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 42

يجوز للمجلس أن يأمر بنشر القرارات المتخذة تطبيقاً لهذا الفرع بكاملها أو في مستخرجات واحدة أو أكثر من الجرائد المخولة لها نشر الإعلانات القانونية أو النشرات التي يعينها ويعليتها في الأماكن التي يحددها وذلك :

تبليغ كتابة الضبط هذه الأجال إلى الأطراف وإلى مندوب الحكومة وستدعهم لحضور الجلسة المخصصة للمناقشات.

المادة 51

تبت محكمة الاستئناف داخل أجل ثلاثين (٣٠) يوماً إذا كان الطعن متعلقاً بالتدابير التحفظية.

المادة 52

يجوز للنيابة العامة أن تطلع على القضايا التي تعتبر أنه من الضروري أن تتدخل فيها.

المادة 53

الطعن لا يوقف التنفيذ، غير أنه يجوز لمحكمة الاستئناف الأمر بوقف التنفيذ إذا ما كانت التدابير التحفظية والقرارات الصادرة عن مجلس المنافسة من شأنها أن تترتب عليها عواقب لا يمكن تداركها بالنسبة للمنشآت المعنية.

المادة 54

تصدر قرارات محكمة الاستئناف بصفة علنية.

المادة 55

باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 26 من هذا القانون، يجب على محكمة الاستئناف حينما تبطل قرار المجلس أو تلغيه، التصدي دون إحالة.

المادة 56

يجوز تقديم طعن عارض ولو كان طالبه قد سقط حقه في ممارسة طعن رئيسي، وفي هذه الحالة، فإن الطعن لا يكون مقبولاً إذا تم تقديمه بعد انتصار شهر واحد من التوصل بالتبليغ المنصوص عليه في المادة 49 من هذا القانون، أو إذا كان الطعن الرئيسي نفسه غير مقبول.

المادة 57

إذا كان الطعن من شأنه أن يمس بحقوق ومصالح أشخاص آخرين كانوا أطرافاً معنية أمام مجلس المنافسة، يجوز لهؤلاء الأشخاص الانضمام إلى الدعوى أمام محكمة الاستئناف وفقاً للقواعد الواردة في قانون المسطرة المدنية.

ويجوز لمحكمة الاستئناف، في أي وقت، أن تدخل هؤلاء الأشخاص في الدعوى.

تقدم الطعون ضد القرارات الأخرى المتخذة من لدن مجلس المنافسة أمام محكمة الاستئناف بالرباط، ويتم رفعها والتحقيق والبت فيها طبقاً للمقتضيات أدناه.

المادة 45

لا يمكن أن تكون قرارات رئيس مجلس المنافسة المتخذة تطبيقاً لل المادة 31 من هذا القانون، موضوع طعن مستقل عن القرارات الصادرة في الجوهر.

المادة 46

يجب تقديم الطعن في أجل ثلاثين (٣٠) يوماً من لدن الأطراف المعنية أو مندوب الحكومة أو هما معاً.

ويسري هذا الأجل ابتداء من يوم استلام التبليغ.

المادة 47

يودع الطعن لدى مجلس المنافسة، و وسلم وصل عن الإيداع المذكور، وتعتبر نسخة من المقال تحمل طابع مجلس المنافسة بمثابة وصل.

يتم إثبات إيداع المقال في سجل خاص.

المادة 48

يجب أن يتضمن المقال الأسماء الكاملة للأطراف المعنية وصفاتهم أو مهنهم وسكناتهم أو إقامتهم، ويبين، إذا تعلق الأمر بشركة، تسميتها وطبيعتها ومقرها، وينبغي أن يشير إلى الموضوع والأفعال والوسائل المثار، وترفق الوثائق التي يرغب المدعى في استعمالها بالمقال.

ويجب أن يرفق المقال بنسخ منه تعادل عدد الأطراف المعنية.

المادة 49

يوجه المقال خلال عشرة (١٠) أيام ابتداء من تاريخ إيداع الطعن وكذا الوثائق المرفقة به وملف القضية الذي يتضمن المحاضر وتقارير البحث والمؤاذنات واللاحظات والتقرير والوثائق، دون مصاريف، إلى كتابة ضبط محكمة الاستئناف.

خلال العشرة (١٠) أيام الموالية للتوصيل بالملف من طرف محكمة الاستئناف، توجه هذه الأخيرة نسخة من المقال إلى الأطراف وإلى مندوب الحكومة.

المادة 50

تحدد محكمة الاستئناف الأجال التي ينبغي للأطراف الداعي أن تتداول خلالها ملاحظاتها الكتابية، وإيداع نسخة منها بكتابه الضبط لدى المحكمة المذكورة، كما تحدد أيضاً تاريخ المناقشات.

يمنع تسليم فاتورات تتضمن بيانات غير صحيحة فيما يتعلق بأسعار السلع أو المنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة وبكميتها وجودتها.

يمكن أن يثبت الامتناع من تسليم الفاتورة بأي وسيلة من الوسائل ولاسيما بإعتبار في شكل رسالة مضمونة الوصول أو بمحضر يحرره أي عنوان من أعنوان القوة العمومية.

المادة 59

يجب على كل منتج أو مقدم خدمات أو مستورد أو باائع بالجملة أن يخبر كل من يشتري سلعة أو منتج أو يطلب تقديم خدمة لأجل نشاط مهني، فيما إذا طلب ذلك، بجدول أسعاره وشروط بيعه.

وتشتمل هذه الشروط تلك المتعلقة بالتسديد وضمانات الأداء، وإن اقتضى الحال، التخفيضات الممنوعة أيا كان تاريخ تسديدها.

يتم الإخبار المذكور بأي وسيلة مطابقة لأعراف المهنة.

المادة 60

يمنع على كل شخص أن يفرض بصفة مباشرة أو غير مباشرة حداً أدنى لسعر إعادة بيع منتج أو سلعة أو لسعر خدمة أو هامش تجاري.

المادة 61

يمنع على كل منتج أو مستورد أو باائع بالجملة أو مقدم خدمات :

١ - أن يطبق على شريك اقتصادي أو يحصل منه على أسعار أو أجال دفع أو شروط بيع أو إجراءات بيع أو شراء تمييزية غير مبررة بمقابل حقيقي محدثاً بهذا الفعل إيجاداً أو فائدة في المنافسة بالنسبة إلى الشريك المذكور :

٢ - أن يمتنع من تلبية طلبات مشتري المنتجات أو طلبات تقديم الخدمات لأجل نشاط مهني، إذا لم يكن لهذه الطلبات أي طابع غير عادي وكانت مقدمة عن حسن نية :

٣ - أن يوقف بيع سلعة أو منتج أو تقديم خدمة لأجل نشاط مهني إما على شراء سلع أو منتجات أخرى في آن واحد وإما على شراء كمية مفروضة وإما على تقديم خدمة أخرى :

٤ - في المدن التي توجد بها أسواق جملة للفواكه والخضروات وأسواق جملة للأسماك وأسواق للأسماك ، بما فيها تلك الموجودة داخل الملك العام البحري، والمهمة بغرض البيع الأول لمنتجات الصيد

البحري :

القسم السادس

الممارسات المقيدة للمنافسة

الباب الأول

شفافية العلاقات التجارية بين المهنيين

المادة 58

يجب أن تحرر فاتورة عن كل شراء لسلع أو منتجات أو عن تقديم كل خدمة في مابين المهنيين.

يلزم البائع بمجرد إنجاز البيع أو تقديم الخدمة بتسليم الفاتورة أو ما يحل محلها إذا كانت هذه المبيعات أو الخدمات تدخل في إطار تعامل شهري شرط تسليم الفاتورة نهاية كل شهر وعلى المشتري أن يطلب تسليمها.

يجب أن تحرر الفاتورة في نظيرين وأن تكون مرقمة من قبل ومسحوبة من سلسلة متصلة أو أن تطبع بنظام معلوماتي وفق سلسلة متصلة.

يجب على كل من البائع والمشتري أن يحتفظ بنسخة منها طوال خمس سنوات ابتداء من تاريخ تحرير الفاتورة وذلك دون الإخلال بالأحكام الواردة في التشريع الضريبي الجاري به العمل.

يجب أن تتضمن الفاتورة ما يلي، مع مراعاة تطبيق جميع الأحكام الأخرى الواردة في النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل ولاسيما أرقام التسجيل في السجل التجاري ومبلغ رأس مال الشركة وعنوان المقر الاجتماعي ورقم التعريف الضريبي ورقم القيد في الضريبة المهنية (الباتنا) :

- أسماء الأطراف أو تسمياتهم أو عناوينهم التجارية وكذا عناوينهم :

- تاريخ بيع السلعة أو المنتج أو تقديم الخدمة وإن اقتضى الحال تاريخ التسليم :

- كميات السلع أو المنتجات أو الخدمات وتسميتها الدقيقة :

- سعر الوحدة من السلع أو المنتجات المباعة والخدمات المقدمة دون اعتبار الرسوم أو باعتبارها :

- عند الاقتضاء التخفيضات الممنوعة ومبلغها المقدر وقت البيع أو تقديم الخدمة أيا كان تاريخ تسديدها :

- مجموع المبلغ باعتبار الرسوم :

- شكليات الدفع.

تضاف هوامش الربح عندما يعبر عنها بالقيمة المطلقة إلى سعر التكلفة وعندما يعبر عنها بالنسبة المئوية تطبق على سعر البيع ما لم ينص على خلاف ذلك.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 64

يمكن أن تعتبر إجبارية وتخضع للتصريح بها حيازة بأي وجه من الوجوه ببضائع أو منتجات منظمة أسعارها تطبيقاً لهذا القانون وذلك فيما كان منشؤها أو مصدرها أو وجهتها.

يمكن أن تستفيد البضائع والمنتجات المذكورة من تعويضات يرجعها صندوق الموارنة أو أن تخضع لاقتطاعات تعويضية تصرف إلى الصندوق المذكور.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 65

يمكن أن تحدد الإدارة شروط حيازة البضائع أو المنتجات المنظمة أسعارها تطبيقاً لهذا القانون وإن اقتضى الحال طريقة تقديمها لأجل عرضها أو عرضها للبيع.

المادة 66

تعتبر بمثابة انخراطاً سرياً :

- حيازة المدخرات من البضائع أو المنتجات التي لم يصرح بها في حين كان من الواجب التصريح بها تطبيقاً للمادة 64 أعلاه :

- حيازة المنتجات الدعمة أو نقلها أو بيعها في عمالات أو أقاليم غير تلك الموجهة إليها تلك المنتجات.

المادة 67

تعتبر زيادات غير مشروعة في الأسعار فيما يخص السلع أو المنتجات أو الخدمات المنظمة أسعارها :

1 - البيوع وعروض البيع واقتراحات البيع واتفاقات البيع المنجزة أو المبرمة بسعر يفوق السعر المحدد :

2 - الشراء وعروض الشراء واقتراحات الشراء واتفاقات الشراء المنجزة عدماً بسعر يفوق السعر المحدد :

3 - مقاسمة عدة وسطاء لربح يتجاوز قدره نسبة الربح الفصوى المأذون فيها بخصوص مرحلة من مراحل التسويق عندما يتدخلون في هذه المرحلة. وفي هذه الحالة يعتبر الوسطاء المذكورون مسؤولين على وجہ التضامن :

4 - الإبقاء على نفس السعر بالنسبة إلى السلع أو المنتجات أو الخدمات التي تم خفض جودتها أو وزنها أو أبعادها أو حجمها المفید.

أ) أن يزود الباعة بالجملة أو نصف الجملة أو الباعة بالتقسيط بفواكه وخضروات وأسماك معدة للاستهلاك الفوري ومباعدة على حالتها من غير أن تأتى عن طريق أسواق الجملة وأسواق السمك المذكورة :

ب) أن يحرز أو يعرض للبيع أو بيع فواكه أو خضروات أو أسماك معدة للاستهلاك الفوري ومباعدة على حالتها من غير أن تأتى عن طريق أسواق الجملة وأسواق السمك المذكورة.

تستثنى من ذلك الفواكه أو الخضر أو الأسماك المعدة للتصدير أو الصناعة ما عدا إن كانت ثمة أحكام شريعية مخالفة.

الباب الثاني

الانخمار السري

المادة 62

تعتبر بمثابة انخراطاً سرياً وتنمنع :

1 - حيازة تجار أو زرائب الصناعة العصرية أو التقليدية أو الفلاحين للدخرات من بضائع أو منتجات يخفيونهاقصد المضاربة فيها بأي محل كان :

2 - حيازة مدخر من بضائع أو منتجات ما لأجل البيع لدى أشخاص غير مقيدين في السجل التجاري أو ليس لهم صفة صانع تقليدي وفقاً للقانون رقم ١٨.٠٩ ٢٠١١ بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية الصادر بتقديمه الظهير الشريع رقم ١١٨٩ تاريخ ١٦ رمضان ١٤٣٢ (١٧ أغسطس ٢٠١١) أو لا يستطيعون إثبات صفة متجر فلاحي :

3 - حيازة أشخاص مقيدين في السجل التجاري أو لهم صفة صانع تقليدي وفقاً للقانون الآتف الذكر للدخرات من بضائع أو منتجات لا تدخل في نطاق الفرض من صناعتهم أو تجارتهم أو نشاطهم كما هو ناتج عن الضريبة المهنية (البيانات) أو عن تقييدهم في اللوائح الانتخابية لغرف الصناعة التقليدية قصد بيعها :

4 - حيازة المنتجين الفلاحين لمدخر من بضائع أو منتجات لا علاقة لها بمؤسسات استغلالهم قصد بيعها.

أما المدخر من البضائع أو المنتجات الذي لا تبرره حاجات النشاط المهني لمن توجد في حوزته والذي تتجاوز أهميته بكثير حاجات التموين العائلي المقدرة على أساس الأعراف المحلية فيعتبر في حوزته لأجل البيع قصد تطبيق البنود ٢ و ٣ و ٤ أعلاه.

القسم السادس

أحكام خاصة تتعلق بالسلع أو المنتجات أو الخدمات المنظمة أسعارها

المادة 63

يمكن أن تحدد الأسعار إما بالقيمة المطلقة وإما بتطبيق ما مش ربح مطبق على سلعة أو منتج أو خدمة في مرحلة التسويق المقصودة وإما بآية طريقة أخرى.

يمكن أن تترك البضائع أو المنتجات المحجوزة تحت حراسة المخالف إذا تعلق الأمر بمواد غذائية سريعة التلف بشرط دفعه القيمة المقدرة لها المحددة في المحضر أو أن تنقل بعد جردها وتقييمها إلى أي مكان يعين لهذا الغرض.

تعفى المحاضر من إجراءات ورسوم التبرير والتسجيل وتحرر في أقرب الأجال فيما يخص الأبحاث المشار إليها في المادة 71 بعده، وفي الحال بالنسبة إلى الأبحاث المنصوص عليها في المادة 72 أدناه.

يجب فيما يخص الأبحاث المشار إليها في المادة 71 أدناه الإشارة في المحاضر إلى أنه تم إطلاع المخالف على تاريخ ومكان تحريرها وإلى أنه ثقى الأمر بحضور عملية التحرير.

يقيد استدعاء المخالف في سجل خاص ذي أرومات تكون صفحاته مرقمة وموقع عليها بالأحرف الأولى وتحمل تأشيرة الإدارة المعنية. ويتضمن الاستدعاء الإشارة إلى تاريخ تسليميه والاسم العائلي والشخصي للمخالف ومحل وطبيعة التجارة التي يمارسها والأمر المنصوص عليه أعلاه.

يعتبر الأمر موجها بصورة صحيحة عندما يسلم الاستدعاء إلى المخالف بمكان عمله أو بمحل سكناه أو إلى أحد مستخدمي المخالف أو إلى أي شخص يتولى بأني وجه من الوجوه إدارة أو تسيير المنشأة أو يساهم بأني وجه من الوجوه في نشاط المنشآة المذكورة دون القيام بمهام الإدارة أو التسيير. ويشار إلى إجراء التسليم في الاستدعاء. تحرر المحاضر ضد مجهول إذا تعذر تحديد هوية المخالف.

المادة 71

يجوز للباحثين، أن يلجموا جميع المحلات أو الأراضي أو وسائل النقل المعدة لغرض مهني وأن يطلبوا الإطلاع على السجلات والفاتورات وغيرها من الوثائق المهنية ويحصلوا على نسخ منها ويعملوا بناء على استدعاء أو في عين المكان المعلومات والإثباتات.

يشمل عمل الباحثين كذلك البضائع أو المنتجات المنقوله. ويمكنهم لهذا الغرض أن يطلبوا لأجل القيام بهم، فتح جميع الطرود والأعتمدة عند إرسالها أو تسليمها بحضور الناقل أو المرسل أو المرسل إليه وإنما بحضور وكيلائهم.

يلزم المقاولون في النقل بعدم عرقلة العمليات المذكورة وبإلاهه بسنوات التنقل وتذاكر النقل والوصول وبيانات الشحن والتوصيات التي توجد في حوزتهم.

يجوز للباحثين أن يلتزموا من مجلس المنافسة أو الإدارة تعين خبيراً مقبولاً لدى المحاكم للقيام بكل الخبرات الحضورية الازمة.

القسم الثامن

الأبحاث والعقوبات

الباب الأول

الأبحاث

المادة 68

لأجل تطبيق أحكام هذا القانون يمكن أن يقوم بالأبحاث اللازمة المقررون والباحثون التابعون لمجلس المنافسة والموظفون بالإدارة المذكورة خصيصاً لهذا الغرض وأعوان هيئة مراقبة الأسعار ويشار إليهم جميعهم بعده «بالباحثين».

يجب أن يكونوا محلفين وأن يحملوا بطاقة مهنية يسلمها رئيس مجلس المنافسة أو الإدارة وفق الإجراءات المحددة بنص تنظيمي.

يلزم الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة بكتمان السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في الفصل 446 من مجموعة القانون الجنائي.

المادة 69

يمكن أن يترتب على الأبحاث تحرير محاضر وإن اقتضى الحال تقارير بحث.

ترفع المحاضر وتقارير البحث التي يحررها الباحثون والمتعلقة بالمارسات المشار إليها في المواد 6 و 7 و 8 من هذا القانون إلى السلطة التي طلبتها.

مع مراعاة أحكام القسم التاسع من هذا القانون، توجه المحاضر المثبتة فيها الحالات لأحكام القسمين السادس والسابع إلى وكيل الملك المختص.

المادة 70

تخصم المحاضر طبيعة المعابن أو أعمال المراقبة المنجزة وتاريخها ومكانها، ويوقعها الباحث أو الباحثون المشار إليهم في المادة 68 أعلاه والشخص أو الأشخاص المعنيون بالتحريات. وإذا امتنع الشخص أو الأشخاص المذكورون من التوقيع، وجبت الإشارة إلى ذلك في المحاضر وتسلم نسخة من المحاضر إلى الأطراف المعنية ويعتمد بها إلى أن يثبت ما يخالفها.

تشفع المحاضر إن اقتضى الحال بأمر حجز مؤقت في حالة المخالفة لأحكام الباب 11 من القسم السادس ولأحكام المادة 66 أعلاه.

عندما تقوم منشأة بعرقلة البحث أو التحقيق، خصوصاً بتقديم معلومات غير كاملة أو غير صحيحة، أو وثائق غير كاملة أو محرفة، يجوز لجلس المنافسة، بطلب من المقرر العام أو الإدارة، وبعد الاستئناف للمنشأة المعنية ومندوب الحكومة، اتخاذ قرار بفرض عقوبة مالية عليها، ويجب ألا يتعدى المبلغ الأقصى لهذه الأخيرة ١% من مبلغ رقم المعاملات العالمي دون احتساب الرسوم الأعلى المنجز خلال إحدى السنوات الختامية منذ السنة التي سبقت تلك التي تم خلالها القيام بالمارسات.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 74

يجوز للباحثين المؤهلين بموجب هذا القانون أن يطلعوا، دون مواجهتهم بالسر المهني، على كل وثيقة أو معلومات توجد في حوزة الإدارات والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام والجماعات الترابية.

ويجب أن يحملوا رسالة تكليف بمهمة سلامة بصفة قانونية من لدن السلطة التي أهلتهم، ويجوز لهم عند الاقتضاءأخذ نسخ من الوثائق أو عنابر المعلومات المطلع عليها مقابل إشهاد على ذلك.

الباب الثاني العقوبات الجنائية

المادة 75

يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى خمسة مائة ألف (500.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوتين فقط، كل شخص ذاتي شارك على سبيل التدليس أو عن علم مشاركة شخصية وحاسمة في تخطيط الممارسات المشار إليها في المادتين 6 و 7 من هذا القانون أو تنفيذها أو مراقبتها.

ويجوز المحكمة أن تأمر بنشر قرارها كلياً أو في مستخرجات في الجرائم التي تحددها على نفقة المحكوم عليه.

المادة 76

يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من عشرة آلاف (10.000) إلى خمسة مائة ألف (500.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوتين فقط، كل من افتعل أو حاول افتعال رفع أو تخفيض سعر سلع أو خدمات أو سندات عامة أو خاصة، باستعمال آية وسيلة كانت لنشر معلومات كاذبة أو افتراءات أو بتقدير عروض في السوق قصد الإخلال بسير الأسعار أو عرض مزايدة على الأسعار التي طلبها الباعة أو باستخدام آية وسيلة أخرى من وسائل التدليس.

المادة 72

لا يجوز للباحثين القيام بزيارة جميع الأماكن ويبحجز الوثائق إلا في إطار الأبحاث التي يأمر بها رئيس مجلس المنافسة أو الإدارة ويترخيص معجل من وكيل الملك التابعة للأماكن المراد زيارتها لدائرة نفوذه، وإذا كانت الأماكن المذكورة تقع في دائرة نفوذ عدة محاكم وكان من الواجب القيام في أن واحد بتدخل في كل مكان من الأماكن المذكورة، جاز أن يسلم أحد وكلاء الملك المختصين ترخيصاً واحداً.

يجب أن يخبر وكيل الملك التابعة للأماكن المعنية لدائرة نفوذه بذلك، تتم الزيارة والاحتجاز تحت سلطة ومراقبة وكيل الملك الذي رخص بها، ويعين واحداً أو أكثر من ضباط الشرطة القضائية وعند الحاجة موظفة من الضابطة القضائية لزيارة الأماكن المعدة للسكنى، يعهد إليهم بحضور الأعمال المذكورة.

تتم الزيارة التي لا يمكن الشروع فيها قبل الساعة السادسة صباحاً أو بعد التاسعة ليلاً بحضور من يشغل الأماكن أو ممثله وفي حالة غيابه، تطبق متطلبات المادة 103 من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

لا يجوز الاطلاع على الأوراق والوثائق قبل حجزها سوى للباحثين ومن يشغل الأماكن أو ممثله ولضباط الشرطة القضائية، تنجز أعمال جرد الوثائق المحجوزة ووضع الاختام عليها وفقاً لأحكام القانون السالف الذكر رقم 22.01.

توجه أصول المحاضر والجرد إلى وكيل الملك الذي رخص بالزيارة، وتسلم نسخة للمعني بالأمر.

تسلم إلى المعني بالأمر وعلى ثقتهن نسخ من المستندات الواجب بقاوها تحت الحجز مصادق عليها من طرف الموظف المكلف بالبحث ويشار إلى هذا التسلیم في المحضر.

تعاد إلى من يشغل الأماكن الأوراق والوثائق التي لم تبق مفيدة لإظهار الحقيقة.

المادة 73

يمكن لجلس المنافسة أو الإدارة، حينما لا تستجيب منشأة أو هيئة لاستدعاء أو لا تجيب في الأجل المحدد على طلب معلومات أو موافقة بوثائق قدمه مجلس المنافسة أو الإدارة أو أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة 68 من هذا القانون لثناء ممارسة المهام الموكولة إليه بموجب هذا القانون، أن يصدر في حقه أمراً مشفوعاً بغرامة تهديدية في الحدود المبينة في المادة 40 من هذا القانون، وتنعم تصفيية الغرامة التهديدية المحددة من طرف الإدارة وفق المتطلبات التنظيمية الجاري بها العمل.

يجوز لها كذلك أن تمنع المحكوم عليه بصفة مؤقتة ولددة لا تزيد على سنة من ممارسة مهنته أو حتى من القيام بأي عمل تجاري.

يستمر المخالف طوال مدة الإغلاق المؤقت في صرف ما يستحقه المستخدمون من الأجر أو الحلوان أو التعويضات أو المنافع المختلفة التي كانوا يستفيدون منها في تاريخ إغلاق المحل.

يعاقب بغرامة من ألف ومائتين (1.200) إلى مائتي ألف (200.000) درهم وبالحبس من شهر إلى سنتين أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط على كل مخالفة لمقتضيات حكم صادر إما بالإغلاق وإما بالمنع من مزاولة المهنة أو القيام بأي عمل تجاري.

المادة 82

لا يجوز تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في الفقرة 4 من المادة 81 أعلاه وطوال مدة المنع المقررة في المادة المذكورة، أن يشغل المحكوم عليه بأية صفة كانت في المؤسسة التي كان يستغلها ولو كان قد باعها أو أكرهاها أو فوض تسريحها ولا يمكن كذلك تشغيله في المؤسسة التي يتولى زوجه استغلالها.

المادة 83

يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى مائتي ألف (200.000) درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص :

- اعترض على قيام الباحثين المشار إليهم في المادة 68 من هذا القانون بمهامهم :

- امتنع من إطلاع الباحثين المشار إليهم في المادة 68 من هذا القانون، على الوثائق المتعلقة بمزاولة نشاطه وكذا إخفائها أو تزويرها.

يتعرض للعقوبات المقررة في الفقرة الأولى أعلاه كل شخص يقدم عمداً معلومات غير صحيحة أو يدللي بتصاريح كاذبة إلى الهيئات المختصة أو إلى الأشخاص المؤهلين لإثبات المخالفات أو يمتنع من تزويدهم بالمعلومات أو الوثائق التي يتتوفر عليها أو المعهود إليه بحفظها.

تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه على أفعال السب والعنف المرتكبة ضد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى أعلاه.

عندما يتعلق رفع أو تخفيض الأسعار المتعلق بالمواد الغذائية أو الحبوب أو الدقيق أو المواد الطحينية أو المشروبات أو العقاقير الطبية أو الوقود أو السماد التجاري، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا يزيد مبلغها على ثمانمائة ألف (800.000) درهم.

يمكن أن ترفع مدة الحبس إلى خمس سنوات والغرامة إلى مليون (1.000.000) درهم إذا تعلقت المضاربة بمواد غذائية أو بضائع لا تدخل في الممارسة الاعتيادية لمهنة المخالف.

المادة 77

يمكن في جميع الحالات المنصوص عليها في المادتين 75 و 76 أعلاه، أن يعاقب مرتكب المخالفة بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في الفصل 40 من مجموعة القانون الجنائي بصرف النظر عن تطبيق الفصل 87 من القانون المذكور.

المادة 78

تعاقب المخالفات لمقتضيات الباب الأول من القسم السادس والمادتين 65 و 67 من هذا القانون والنصومات المتخذة لتطبيقها بغرامة من خمسة آلاف (5.000) إلى ثلاثة آلاف (300.000) درهم.

في حالة العود داخل أجل خمس (5) سنوات، يرفع مبلغ الغرامة المطبقة إلىضعف.

المادة 79

يعاقب بغرامة من مائة ألف (100.000) إلى خمسين ألف (500.000) درهم وبالحبس من شهرين إلى سنتين على المخالفات لأحكام المادتين 62 و 66 من هذا القانون.

يمكن الحكم كذلك بمصادرة البضائع المرتكبة المخالفة في شأنها ووسائل النقل.

المادة 80

كل شخص مسؤول عن إخفاء بضاعة أو منتج صدر أمر بحجزه وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 70 من هذا القانون، يعاقب بغرامة يمكن أن يساوي مبلغها 10 مرات قيمة البضاعة أو المنتج الذي وقع إخفاؤه.

المادة 81

في حالة الحكم بالإدانة من أجل ادخار سري، يمكن أن تأمر المحكمة بإغلاق مخازن أو مكاتب المحكوم عليه بصفة مؤقتة ولددة لا يمكن أن تفوق ثلاثة (3) أشهر.

<p>القسم التاسع</p> <p>أحكام متعلقة بالسلع والمنتجات والخدمات المنظمة</p> <p>أسعارها والمصالحات والعقوبات الإدارية</p> <p>المتعلقة بالمخالفات لمقتضيات</p> <p>القسم السابع</p> <p>المادة 91</p> <p>يثبت موظفو الإدارة المذكورون خصيصاً لهذا الغرض والأعون التابعون لهيئة مراقبة الأسعار المشار إليهم في المادة 68 من هذا القانون المخالفات لأحكام القسمين السادس والسابع من هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقها فيما يتعلق بالسلع والمنتجات والخدمات المنظمة أسعارها طبقاً للفقرة الثانية من المادة 2 والمواد 3 و4 و5 من هذا القانون.</p> <p>وتثبت المخالفات لمقتضيات البند 4 من المادة 67 من هذا القانون من طرف الأشخاص المشار إليهم في الفصل 20 من القانون رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الفش في البضائع الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.83.108 بتاريخ 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) والفصل 20 من القانون رقم 2.79 المتعلق بوحدات القياس الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.86.193 بتاريخ 28 من ربى الآخر 1407 (31 ديسمبر 1986).</p> <p>المادة 92</p> <p>ترفع فوراً إلى الجهة المنصوص عليها في المادة 93 أدناه المحاضر المثبت فيها المخالفات لأحكام القسم السابع من هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه والمتعلقة بالسلع والمنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 2 من هذا القانون.</p> <p>توجه إلى وكيل الملك المحاضر المثبت فيها المخالفات لأحكام القسم السادس من هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه والمتعلقة بالسلع والمنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة السابقة.</p> <p>المادة 93</p> <p>يمكن أن تكون المخالفات لأحكام القسم السابع من هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه إما محل مصالحات وإما محل عقوبات إدارية أو عقوبات قضائية.</p> <p>تحدد بنفس تنظيمي الجهة المذهلة لإجراء المصالحة وإصدار العقوبات الإدارية.</p>	<p>المادة 84</p> <p>لا تطبق أحكام الفصل 146 من مجموعة القانون الجنائي المتعلقة بالظروف المخففة على العقوبات بالغرامة الصادرة طبقاً لهذا القانون.</p> <p>المادة 85</p> <p>يوجه، دون مصاريف إلى رئيس مجلس المنافسة بقصد الإخبار، مستخرج من الحكم أو القرار بمجرد ما يصدر حكم بالإدانة. صدر تطبيقاً للمادتين 75 و 77 من هذا القانون، غير قابل للطعن فيه.</p> <p>المادة 86</p> <p>يجوز للمحكمة أن تأمر بالنشر والتعليق أو بأحد هاذين الإجراءين فقط طبقاً لأحكام الفصل 48 من مجموعة القانون الجنائي فيما يخص الحكم الصادر عنها تطبيقاً لهذا الباب وذلك على نفقه المحكوم عليه من غير أن تتجاوز مدة التعليق شهراً واحداً ودون أن تتعدى مصاريف النشر مبلغ الغرامة الأقصى.</p> <p>المادة 87</p> <p>تبادر المتابعات الجنائية المجرأة تطبيقاً للقسمين السادس والسابع من هذا القانون عن طريق الاستدعاء المباشر وتثبت المحكمة المختصة في القضية في أقرب جلسة تعقد لها.</p> <p>المادة 88</p> <p>يجوز للمحكمة أن تحكم على سبيل التضامن على الأشخاص الاعتباريين بدفع الغرامات المحكم بها على مسيريها عملاً بـأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.</p> <p>المادة 89</p> <p>لا تطبق الأحكام الجنائية الواردة في هذا القانون إلا إذا تعذر تكييف الأفعال المعقاب عليها تكييفاً جنائياً أشد عملاً بأحكام مجموعة القانون الجنائي.</p> <p>المادة 90</p> <p>يتوقف تقادم الدعوى العمومية وفق شروط القانون العادي، بما في ذلك بتحرير المحاضر المشار إليها في المادة 69 من هذا القانون. ويتوقف كذلك بالأفعال الموقعة لسريان التقادم أمام مجلس المنافسة وكذا بتوجيه الملف، وفقاً للمادة 25 من هذا القانون، من لدن المجلس إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية المختصة.</p>
--	---

غير أن الغرامة تكون من ألف (1.000) إلى خمسة آلاف (5.000) درهم في حالة مخالفة النصوص المتخذة لتطبيق المادة 65 من هذا القانون.

يمكن في حالة ادخار سري أن تكون العقوبات المنصوص عليها في البند 2 من الفقرة الأولى أعلاه مقرونة، علوة على ذلك، بالصادرة الكلية أو الجزئية للمدخر السري.

المادة 99

يجوز للجهة المنصوص عليها في المادة 93 من هذا القانون أن تأمر، إذا رأت ذلك مناسباً، بأن تعلق أو تدرج في الجرائد التي تعينها، القرارات أو مستخرجات القرارات الصادرة بمعصادة البضائع أو المنتجات أو بعقوبة مالية.

يتعرض المخالف للعقوبات المنصوص عليها في الفصل 325 من مجموعة القانون الجنائي في حالة إزالة الإعلانات المتعلقة تنفيذاً لهذه المادة، أو إخفانها أو تمزيقها كلاً أو بعضاً.

المادة 100

توضع البضائع أو المنتجات المصادرية رهن تحصرف إدارة أملاك الدولة التي تقوم بتقويتها وفقاً للشروط المحددة في القوانين والأنظمة المعمول بها.

المادة 101

يعتبر القرار الصادر في حق المخالف يدفعه على سبيل غرامة إدارية المبالغ المنصوص عليها في البند 2 من الفقرة الأولى من المادة 98 أعلاه، سنداً قابلاً للتنفيذ ماعداً في حالة إبرام مصالحة في هذا الشأن وفق الشروط المقررة في هذا القانون أو إحالة الأمر إلى اللجنة المركزية المشار إليها في المادة 103 بعده.

المادة 102

لا يقرر إيقاف التنفيذ فيما يتعلق بالعقوبات الإدارية.

المادة 103

يخول حق الطعن أمام لجنة مركزية لكل مخالف صدرت عليه عقوبة تطبيقاً للبند الثاني من الفقرة الأولى من المادة 98 أعلاه.

المادة 94

يحق للجهة المشار إليها في المادة 93 أعلاه، وحدها، إبرام المصالحت، ويتخذ مقرر المصالحة بعد استطلاع رأي رئيس المصلحة الخارجية للإدارة الراجعة إليها أمر البضاعة أو المنتوج أو الخدمة المقصودة، وتتضمن نسخة من الرأي المذكور إلى الملف.

لا يجوز أن يمارس حق إبرام المصالحة بعد أن توجه الجهة المذكورة في المادة 93 أعلاه الملف إلى المحكمة الابتدائية المختصة.

المادة 95

يتربى عن إبرام المصالحة دون قيد أو شرط سقوط حق الإدارة في المتابعة.

لا يسلم رفع اليد الجنائي عن أمر الحجز المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 70 من هذا القانون، إلا في حدود المبالغ المذكورة من طرف المخالف في حالة الاتفاق على دفعات متتالية.

المادة 96

يجب أن تثبت المصالحة كتابة في عدد من الأصول يساوي عدد الأطراف التي لها مصلحة مستقلة.

تعفى عقود المصالحة من إجراءات ورسوم التسجيل.

المادة 97

تصدر العقوبات الإدارية بقرار صادر عن الجهة المنصوص عليها في المادة 93 من هذا القانون يتخذ بعد استطلاع رأي رئيس المصلحة الخارجية للإدارة الراجعة إليها أمر البضاعة أو المنتوج أو الخدمة المقصودة.

تضمن نسخة من الرأي المذكور إلى ملف المخالف.

المادة 98

العقوبات الإدارية مرتبة حسب شدتها هي :

1 - إنذار برسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتسليم :

2 - غرامة لا تتجاوز ما يعادل عشر مرات مبلغ متوسط رقم أعمال المخالف الأسبوعي محسوباً على أساس آخر سنة محاسبية مختتمة، دون أن تتجاوز ثلاثة آلاف (300.000) درهم أو تقل عن خمسة آلاف (5.000) درهم.

<p>المادة 107</p> <p>الأجال المنصوص عليها في هذا القانون أجال كاملة.</p>	<p>تنافل اللجنة المركزية المذكورة من ممثلي للإدارة ويمكن أن تضيف إليها في كل قضية على سبيل الاستشارة كل شخص من ذوي الأهلية.</p> <p>يتم الطعن بعريضة توجه برسالة مضمونة الوصول إلى رئيس اللجنة. ويجب أن تتضمن عرض الوسائل التي يتمسك بها المخالف دعما لاستنتاجاته.</p>
<p>المادة 108</p> <p>يتم تحصيل العقوبات المالية والغرامات التهديدية التي يصدرها مجلس المنافسة، وفقا للنوسوس التشريعية المتعلقة بتحصيل الديون العمومية.</p>	<p>يجب أن يمارس الطعن داخل أجل ثلاثة أيام (30) من تاريخ التبليغ القاضي بدفع الغرامة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المادة.</p> <p>تستمع اللجنة المركزية إلى المخالف أو وكيله، ويجوز لها تاكيد مبلغ الغرامة أو تغييره، وتصدر قرارها داخل ثلاثة (3) أشهر التالية لتاريخ إحالة الأمر إليها.</p> <p>ينتشر القرار إلى المخالف وإلى الجهة المنصوص عليها في المادة 93 من هذا القانون.</p>
<p>المادة 109</p> <p>ما عدا الحالات التي تكون فيها العلاقات بين هيئات التقنين القطاعية ومجلس المنافسة خاضعة للنصوص المحدثة للهيئات المذكورة، يتم الشروع في تطبيق اختصاص مجلس المنافسة، كما تم التنصيص عليه في هذا القانون، إزاء القطاعات التابعة لهيئات التقنين الأخرى، في تاريخ يحدد بنص تنظيمي.</p>	<p>المادة 104</p> <p>توجه الجهة المنصوص عليها في المادة 93 من هذا القانون، في حالة عدم إبرام مصالحة أو عدم صدور عقوبة إدارية، الملف إلى وكيل الملك المختص لأجل البت فيه قضائيا.</p>
<p>المادة 110</p> <p>تنسخ الأحكام الواردة في المادة الأولى إلى غاية المادة 13 والمواد من 24 إلى غاية 103 من القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.00.225 بتاريخ 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000)، كما وقع تغييره وتنميته.</p> <p>غير أن النصوص المتخذة لتطبيق القانون رقم 06.99 المذكور تظل سارية الآثر ما لم تتعارض مع أحكام هذا القانون إلى أن يتم نسخها.</p> <p>تطبق الإحالات إلى أحكام القانون رقم 06.99 الواردة في النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل على الأحكام المطابقة لها المنصوص عليها في هذا القانون.</p>	<p>المادة 105</p> <p>يجب، متى صدر حكم بالإدانة، أن يوجه وكيل الملك أو الوكيل العام للملك بإشعارا بذلك إلى الجهة المنصوص عليها في المادة 93 من هذا القانون. وب مجرد ما يصير الحكم بالإدانة غير قابل للطعن، يوجه وكيل الملك أو الوكيل العام للملك مستخرجا من الحكم أو القرار دون مصاريف إلى الجهة المنصوص عليها في المادة 93 من هذا القانون.</p>
<p>المادة 111</p> <p>يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ سريان مفعول النصوص التنظيمية الازمة لتطبيقه الكامل.</p>	<p>القسم العاشر</p> <p>أحكام متفرقة وانتقالية</p> <p>المادة 106</p> <p>يمكن أن تنتصب جمعيات المستهلكين المعترف لها بصفة المنفعة العامة طرفا مدنيا أو أن تحصل على تعويضات عن الضرر اللاحق بالمستهلكين بناء على دعوى مدنية مستقلة.</p>